الفصل الثاني: المدارس الفكرية في العلاقات الدولية

- المدرسة الأولى: الواقعية
- المدرسة الثانية: الليبرالية
- المدرسة الثالثة: الماركسية



المدارس الفكرية في العلاقات الدولية

كيف تنشأ العلاقات بين الدول؟ وما الذي يتحكم بسلوك الدولة على الصعيد الدولي؟ وما الوسائل التي تتبعها الدول في تحقيق مصالحها دولياً؟

> "الحقيقة إن ما جعل قلوب كثير من الناس في كل العصور تولع بالحرية بكل هذه القوة إنّما يتمثل في جاذبيتها ذاتها، في سحرها الخاص، بغض النظر عن منافعها. إنها البهجة التي تتمثل في أن نكون قادرين على أن نتكلم ونتصرّف ونتنفّس دون إكراه، في ظل حكم الله والقوانين دون منازع، إنّ من يبحث في الحرية عن شيء آخر سوى الحرية ذاتها إنما هو مخلوق للاستعباد"
>
> (أليكسي دو توكفيل، **النظام القديم والثورة الفرنسية**، ص٣١٠)

لا توجد إجابة واحدة في الفكر السياسي عن هذه الأسئلة، وإنما تختلف الأجوبة باختلاف المدرسة السياسيَّة التي تتصدّى للإجابة عن هذه الأسئلة. ومن هنا فإن لدينا في العلاقات الدولية عدة مدارس، من أبرزها: المدرسة الواقعية، والمدرسة الليبرالية المثالية، والمدرسة الماركسية.(١)

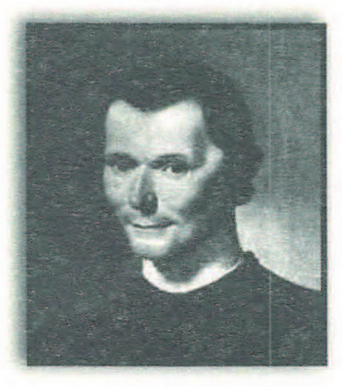
قبل أن نتحدث عن هذه المدارس ينبغي التنبّه إلى أمرٍ ذي بال، وهو أنَّ هذه المدارس جميعها تعود جذورها إلى القارة الأوربية، وتحديدًا الجزء الغربي منها. فهي في حقيقتها انعكاسٌ لواقع الفكر الأوروبي وتصوّراته، وليست نظريّات تعكس هموم الشرق المعرفيّة أو حتى هموم كل ما سوى أوروبا الغربية. وهذا علاوةً على أنَّه يدل على مركزيّة العقل الأوروبي في علم العلاقات الدولية -مثله مثل بقية العلوم الاجتماعية- فإنّه يُشعرنا نحن المسلمين والعرب بالأسى؛ لأنَّنا لا نملك نظريّاتنا الخاصة التي ترتكز على منطلقاتنا الثقافية وتعكس وضعنا الثقافي في صورته الكليّة، وإنّما نقتاتُ على مائدة الغرب الفكرية التي تقدّم لنا من المنتجات الفكرية ما يتناسب مع وضعه الثقافي وليس وضعنا الذاتي بالضرورة.

لذلك نحن بأمسّ الحاجة إلى مفكّرين ينتمون إلى النمط الثقافي لمجتمعاتنا الشرقية عمومًا والعربية خصوصًا يعملون على إيجاد مدارس ونظريات تعكس تصوّراتنا واحتياجاتنا المعرفية.

---

(١) من أفضل من كتب في تبيان الجذور الفكرية لمدارس العلاقات الدولية -تحديدًا الواقعية والليبرالية- هو الباحث الفرنسي جيرار ديسوا الأستاذ في جامعة مونتسكيو، في كتابه **دراسة في العلاقات الدولية**، ترجمة: قاسم المقداد (دمشق، دار نينوى، ط١، ٢٠١٤) من ص٩ إلى ص٤٤.

 المدرسة الأولى: الواقعية Realism


تعود جذور المدرسة الواقعية
إلى الإيطالي نيكولا مكيافيللي

المدرسة الواقعية هي المدرسة الأكثر تأثيراً في العلاقات الدولية على حد تعبير ويل ويلكينسون.[(١)] وتعود جذور المدرسة الواقعية إلى الإيطالي نيكولا مكيافيللي (١٥٣٢) والإنجليزي تومس هوبز (١٦٥٢)[(٢)] الذين اعتقدا أنَّ العامل المركزي في السياسة هو القوّة وحدها، وأنَّ مقدار مصالحك يتحدد بناءً على مقدار قوّتك، وأنَّ القرار السياسي لا يجوز أن يكون خاضعاً للإطار الأخلاقي.

وتنطلق الواقعية من منطلق يكاد يكون شاذاً واستثنائياً بين الأيدلوجيات والنظريات الأخرى، حيث تقرر بوضوح أنَّ الأصل في الفرد الشر،[(٣)] وأنه من حيث تكوينه الأصلي يُعدُّ مخلوقاً سيئاً أنانياً لا يبحث إلا عن مصالحه الخاصة ولا يتوانى عن فعل أي شيء في سبيل حصوله على مصالحه، وأنَّ علاقته مع الآخر مبنية على الخوف والعداء وتوقُّع ما هو سلبي منه. وإذا كان الإنسانُ بفطرته سيئاً، فإنَّ هذا الاعتقاد يترتب عليه أنَّ الدولة نفسها لن تكون إلا إنعكاساً للإنسان الفرد؛ لأن الدولة ليست إلا مجموعة من البشر، فغاية الدولة الحقيقية تكمن في تضخيم مصالحها بصرف النظر عن الآلية المتَّبعة في ذلك.

وبناءً على ذلك فإنَّ الواقعية ترى أن القوة وحدَها هي التي ينبغي أن ترتكز عليها الدولة. وهذا يذكرنا بقول الشاعر العربي زهير بن أبي سلمى في معلّقته:

وَمَن لم يذد عن حوضِهِ بسلاحِه　　　يُهدَمُ ومَن لا يظلِمِ الناسَ يُظلَمِ

---

(١) ويليكنسون، **العلاقات الدولية**، ترجمة لبنى تركي (القاهرة، كلمات، ط١، ٢٠١٣) ص١٠.

(٢) يقول بول ويلكينسون: "إن الرائدَين الفعليين للمدرسة الواقعية الحديثة في العلاقات الدولية هما نيكولا ميكافيللي وتومس هوبز". يُراجع: ويلكينسون، **العلاقات الدولية**، ص١٠.

(٣) وهذا يتناسب مع الفكر المسيحي الذي يرى أن الأصل في الإنسان أنه ولد مذنباً امتداداً للذنب الذي ارتكبه آدم وحواء. كما أنه يتناسب مع المعتقد اليهودي، فقد ورد في التوراة في سفر التكوين ما يلي: "وتنسّم الربُّ رائحة الرضى، فقال في قلبه: " لن ألعن الأرض مرة أخرى بسبب الإنسان، فهو يتصوّر الشرَّ في قلبه منذ حداثته". راجع: العهد القديم، سفر التكوين، الخروج من السفينة. (دار الكتب المقدس في الشرق الأوسط، ط٤) ص١٠.

ما موقف المدرسة الواقعية من الدولة؟

فيما يتعلق بطبيعة الدولة، ترى المدرسة الواقعية أنَّ الدولة كيانٌ مستقل ويملك السلطة العليا، ولا يوجد أي جهاز في النظام العالمي يعلو عليه، لا المنظمات الدولية ولا غيرها.

ما الغاية التي تسعى لها الدولة؟

يرى أصحاب المدرسة الواقعية أنَّ الغاية التي يجب أن تسخر الدولة كل إمكانياتها من أجلها هي تعظيم المصلحة القومية، أي أن تسعى الدولة لتوسيع رقعة مصالحها في العالم بصرف النظر عن أخلاقيّة الطريقة المؤدية إلى تلك المصلحة، فحيثما وُجِدت المصلحة فينبغي أن تسعى لها الدولة بكل الوسائل.

كيف تحقق الدولة غاياتها؟

غاية الدولة هي توسيع دائرة مصالحها، لكن السؤال: بأي آلية توسّع الدولة مصالحها؟ يرى الواقعيون أنَّ المصالح لا تُنال من خلال قوة المنطق، بل من خلال منطق القوّة. فهم لا يؤمنون بدور المنظمات الدولية ولا يعترفون أصلاً بالنظام الدولي. وبما أن غاية الدولة هي توسيع مصالحها فإنَّ أصحاب المدرسة الواقعية يرون أنَّ الحرب حالة طبيعية وليست حالة استثنائية؛ لأنَّ كل دولة تسعى لتوسيع مصالحها وهذا يعني أنها سوف تتعارض مع مصالح دولة أخرى. وتعارضُ المصالح وقودُ الحروب.

وهذا الاندفاع التام لدى المدرسة الواقعية تجاه التعويل على القوة بوصفها معيارًا عامًا للنظام الدولي جعل بعضهم ينكر أصلًا وجود شيء اسمه «القانون الدولي»؛ ويرى أنَّ العلاقات الدولية «تحكمها المصالح الآنية الفردية للدول، والتي يعتمد إنجازها على عوامل تنأى بنفسها عن اعتبارات القانون».(١)

كيف يرى أصحاب المدرسة الواقعيّة النظام الدولي؟

يعتقد الواقعيّون أن النظامَ الدولي فوضى، واليد العليا في النظام الدولي هي للقوّة وليست للقانون ولا للأخلاق؛ وأن المنظمات الدولية لا تصلح أن تكون إطارًا مقيدًا لسلوك الدول.

(١) القاسمي، محمد، **مبادئ القانون الدولي العام** (منشورات الحلبي، بيروت، ط١، ٢٠١٥) ص١.



وبما أن النظام الدولي فوضى، وأن الدولة بطبيعتها تبحث عن التوسّع والحروب وليس الانكفاء والسلام، فإنّه يجب على الدولة أن تعزز قوتها ولا تعتمد على القوانين والأخلاق حتى تضمن مصالحها.

إذا تعارضت المبادئ مع المصالح، ماذا يُقدِّم أصحاب المدرسة الواقعية؟

هنا يكمنُ لبُّ المشكلة، وهو أنَّ أصحاب المدرسة الواقعيَّة يُقدِّمون مصالحهم على مبادئهم، فإذا كانت الدولة ستخل بمبادئها إذا دخلت حرباً مع دولةٍ ما لكنها ستحقق مصلحةٍ معينة، فإنها تدخل الحرب لتحقق تلك المصلحة حتى لو خالفت مبادئها.

فعلى سبيل المثال: تعلن الولايات المتحدة دعمها للديمقراطيات، وأنّ مبدأ الديمقراطية واحترام إرادات الشعوب هو من أهم المبادئ التي تدافع عنها الولايات المتحدة. لكن الولايات المتحدة ضربت بهذا المبدأ عرض الحائط عندما تعارض مع مصالحها في إيران حينما انقلبت عام ١٩٥٣ على حكومة الدكتور محمد مصدق -أول حكومة ديمقراطية في تاريخ إيران- لمجرد أنها حاولت أن تؤمّم صناعة النفط الإيرانية. وكذلك انقلبت على أول حكومة ديمقراطية في غواتيمالا عام ١٩٥٤ فقط لأن رئيس الوزراء فكّ احتكار الشركات الأمريكية لقطاعات كبيرة من اقتصاديات بلده. وكذلك ما يتعلق بحرب العراق ٢٠٠٣، حيث شنَّت إدارة جورج بوش الابن حرباً على العراق لتحقيق مصالح اقتصادية مرتبطة بشركات النفط وشركات الأسلحة، مع أن في ذلك خرقاً واضحاً للمبادئ الدولية العامة التي من أهمها مبدأ احترام سيادة الدول المتبادلة.

ونلاحظ أنَّ جميع هذه الأحداث الثلاثة حصلت في عهد الجمهوريين. فالرئيس داويت آيزنهاور -الذي دبّر الانقلاب في طهران وغواتيمالا- كان جمهوريًا، والرئيس جورج بوش الذي احتل العراق كان جمهوريًا كذلك، والجمهوريون عادةً ما ينتسبون إلى المدرسة الواقعية، بخلاف الرؤساء الديمقراطيين فإنهم ينتسبون للمدرسة الليبرالية.

خلاصة المدرسة الواقعية أنها تربط بين مبدأين أساسيين: القوّة والمصلحة، وعليه فإنّ مصلحة كل بلد تتحدد بحسب ما لديها من قوّة. ومن هنا فالعلاقات بين الدول هي علاقات صراع لتحقيق أكبر قدر من القوة.

الانتقادات الموجّهة للمدرسة الواقعية

لكل فكرةٍ نقّادُها، فما الانتقادات التي يراها معارضو الواقعية؟

هناك عدة انتقادات يمكن أن نلخصّها في نقطتين:

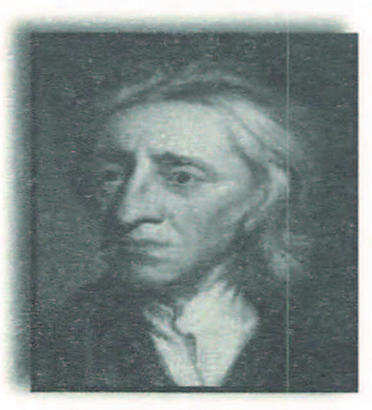
أولاً: أنَّ الواقعية جعلت القوة محددًا وحيدًا في سلوك الدولة السياسي، بينما هناك محددات أخرىٰ قد تساهم في تشكيل سلوك الدولة السياسي، مثل المحددات الدينية والأيدلوجية والاجتماعية.[1]

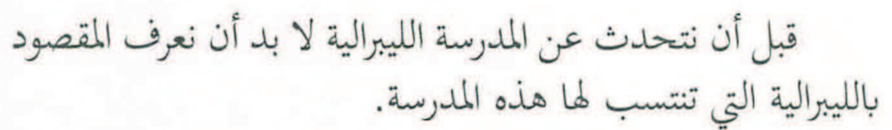
ويترتّب علىٰ حصر الأمر في محدّد «القوة» عجز المدرسة الواقعية عن تفسير السلوك السياسي الدولي الذي يخضع لمحددات أخرىٰ.

ثانيًا: أن رؤية الواقعية تجاه النظام الدولي هي انعكاس للرؤية الغربية تحديدًا، حيث تستعر المنافسة هناك بين الدول علىٰ توسيع رقعة المصالح خارج الحدود الجغرافية، وتعزيز الهيمنة علىٰ دول الجنوب التي لا تملك حولاً ولا قوة أمام الأطماع الغربية.

(١) المصري، خالد، **مدخل إلىٰ نظرية العلاقات الدولية** (دمشق، دار نينوىٰ، ط١، ٢٠١٤) ص٩٧.

المدرسة الثانية: المدرسة الليبرالية أو المثالية


تعود الليبرالية إلى الفيلسوف الإنجليزي جون لوك


قبل أن نتحدث عن المدرسة الليبرالية لا بد أن نعرف المقصود بالليبرالية التي تنتسب لها هذه المدرسة.

▪ الليبرالية هي فلسفة فكرية -وليست مذهباً سياسياً فقط- تستند إلى مبدأ الحريّة المطلقة التي لا يجوز أن تُقيّد إلا إن ألحقت ضرراً بالآخرين، وهي تستند على أربعة مبادئ:

✱ **المبدأ الأول:** مركزيَّة الفرد، أي أن الفرد هو المحور وليس المجتمع أو الدولة، ولذلك يُطلق على الليبرالية المذهب «الذرّي»؛ لأنه ينظر للأفراد بوصفها ذرات متنافرة.

✱ **المبدأ الثاني:** الأصل في الفرد عقلانيّة التصرف، فلا يحتاج إلى وصاية على سلوكه، وحتى لو كان سلوكه خاطئاً من وجهة نظرنا، فللفرد الحق في ممارسة الخطأ والاستفادة منه.

✱ **المبدأ الثالث:** سلطة الدولة ينبغي أن تقتصر على الحد الأدنى، ولذلك يسمّون الدولة «الحارس الليلي»، فوظيفة الدولة أن تحميك وتحرسك، وليس أن تقول لك ما يجب عليك فعله وما لا يجب.

✱ **المبدأ الرابع:** الحرية الاقتصادية أهم من المساواة الاقتصادية، فلا يجوز للدولة أن تتدخل لخلق مساواة اقتصادية بين الأفراد كما تسعى لذلك الاشتراكية، وإنما يجب عليها أن تترك الفرص متساوية أمام الجميع من خلال إعطائهم الحرية الكاملة في التعامل مع السوق.

وذكر جون ستيورات ميل -أهم المنظّرين للفكر الليبرالي- أن الليبرالية تستند إلى قاعدتين:

القاعدة الأولى: لا يجوز لأي أحد أن يحاسب الفرد على تصرّفاته مهما كانت هذه التصرّفات، ولا يملك المجتمع ولا الدولة أن يغيّرا هذا التصرف إلا عن طريق النصح والإرشاد.

القاعدة الثانية: أنَّ الحالة الوحيدة التي تُقيّد فيها حريّة الفرد هي حين يريد أن يعتدي على الآخرين في حريّاتهم، فهنا يجوز للدولة أن تُخضع الفرد لعقوبة قانونية أو اجتماعية لحماية بقية المجتمع من هذا الفرد.[1]

(١) جون ستيورات، **أسس الليبرالية السياسية**، ترجمة إمام عبدالفتاح (القاهرة، مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٩٦) ص٢٣١

وعرَّف معجم أكسفورد السياسي الليبرالية بأنها: "الاعتقاد بأن هدف السياسة هو الحفاظ على الحرية الفردية وإيصال حرية الاختيار إلى حدها الأقصى". (١)

إذن المقصود بالليبرالية هو أن يكون الإنسان حراً حرية مطلقة ما لم يؤذِ الآخرين، حرّاً في تبنّي الدين الذي يعتقده، وتبني السلوك الاجتماعي الذي يرتضيه، وحرّاً في التملّك ومزاولة النشاط الاقتصادي الذي يريد، فلا قيد ولا ضابط على سلوك الفرد إلا إذا ترتب على سلوكه ضررٌ يلحق بالآخرين. يقول جون ستيورات ميل موضّحاً طبيعة القيد على الفرد: «إنَّ المبررَ الوحيدَ لمنع سلوك الفرد هو القول بأن هذا السلوك سوف يترتب عليه إلحاق الأذى بالآخرين». هذا هو الجانب الوحيد الذي يكون فيه الفرد مقيداً ويحق للمجتمع أن يوقفه ويُسائله، أما الجانب المتعلق بتصرف الفرد في نفسه «فهو حر وله فيه حق مطلق لا تحده حدود، فللفرد سيطرة كاملة على نفسه وبدنه وعقله». (٢)

هذا هو معنى الليبرالية، والآن لنتحدث عن المدرسة الليبرالية نفسها.

المدرسة الليبرالية جاءت باعتبارها ردة فعل على المدرسة الواقعية في سبعينيات القرن الماضي، (٣) فإذا كانت المدرسة الواقعية تستند على مركزيَّة القوَّة والمصلحة فإنَّ المدرسة الليبرالية تستند على مركزيَّة المبدأ والقانون.

وترفض المدرسة الليبرالية ما يقوله أصحاب المدرسة الواقعية من أن العلاقات الدولية مبنيّة على الصراع وليس السلم، فهي مدرسة تؤمن بالسلام باعتباره حالةً أصلية ومُفترضة لهذا العالم، وترفض حل المنازعات من خلال الحروب والعنف، وترى أن القانون الدولي هو الإطار الحاكم لسلوك الدول.

ويستدلون على ذلك بأنَّ معظم دول العالم تعيش بسلام وليس بينها أية صراعات عسكرية. كما ترفض الليبرالية قول الواقعيين إنَّ الدول لا تسعى إلا إلى تعظيم قوتها دون مبالاة بالقوانين الدولية، وخيرُ مثالٍ ينقض ما قالوه هو الاتحاد الأوروبي، حيث رضيت دول الاتحاد الأوروبي بأن تتحد وتتنازل عن بعض سلطاتها في سبيل مصلحة شعوبها.

---

(١) Oxford Concise Dictionary of Politics:p30

(٢) جون ستيورات، **أسس الليبرالية السياسية**، المرجع السابق، ١٢٨.

(٣) ويلكنسون، **العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص١٢.



كيف ترىٰ المدرسة الليبرالية الدولة؟

إذا كان الأصل في الإنسان الشر، فإن الأصل في الدولة الشر كذلك، والعكس بالعكس، أي: إذا كان الأصل في الإنسان الخير فإن الأصل في الدولة الخير كذلك.

هذه المقدمة توضّح لنا اختلاف المنطلق بين المدرستين الواقعية والليبرالية. فإذا كانت الواقعية تعتقد أنَّ الأصل في الإنسان الشر والحرب وهذا ما ينعكس علىٰ العلاقات الدولية لكون الدول هي محض انعكاس للبشر، فإنَّ الليبرالية تعتقد أن الأصل في الإنسان الخير والسّلم وهذا ما يعني أنَّ الأصل في العلاقات الدولية السلام.

كيف ترىٰ المدرسة الليبرالية النظام الدولي؟

يقر الليبراليون بوجود الفوضىٰ في النظام الدولي، ولكنهم لا يرون أنها ذات تأثير كبير كما يعتقد الواقعيون، فوجودها ليس من شأنه أن يضطر الدول بالضرورة للتسابق في حيازة عوامل القوة والتنازع والصراع. ويترتب علىٰ ذلك أن الليبراليين يؤمنون بدور القانون في النظام الدولي، وبدور المنظمات الدولية في إحلال الأمن والسلم الدوليين، ويؤمنون كذلك بدور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التغيير.

ويعتقد الليبراليون أنَّ العلاقات الدولية يُمكن أن تُبنىٰ علىٰ أسس الاحترام المتبادل الناشئ عن احترام القانون الدولي، وعلىٰ التجارة الدولية والاعتماد المتبادل وغيرها من القضايا التي من شأنها أن تجعل الدول تعرض عن استعمال آليات القوة والعنف لتحقيق مصالحها.

وهذه الرؤية المثالية الليبرالية نراها حاضرة عند كثيرٍ من قيادات العالم، ومن أبرزهم الرئيس الأميركي السابق وودرو ويلسون من خلال مقترحه «عصبة الأمم» الذي كان يبتغي تعزيز قيمة القانون وتفضيلها علىٰ منطق القوة. ولذلك ذكر أحد الباحثين أنَّ الرئيس ويلسون «الممثل والمحيي الأكثر بروزًا لتيار الليبرالية».[1]

---

(١) فيليب برايار، **العلاقات الدولية**، ترجمة حنان فوزي حمدان (بيروت، دار الهلال، ط١، ٢٠٠٩) ص١٥.

ما الغاية التي تسعى لها الدولة في المدرسة الليبرالية؟

يرى أصحاب المدرسة الليبرالية أنّ الغاية التي تبحث عنها الدولة هي مصالحها لكن في إطار أخلاقي قانوني، فلا يجوز للدولة أن تفعل فعلاً يُخالف مبادئها أو القانون الدولي حتى ولو كان ذلك الفعل يحقق لها مصالح خاصة، فلا بد أن تكون المصلحة مؤطرة بإطار أخلاقي قانوني. لكن كيف تحقق الدولة مصالحها؟

لا يجوز -في المدرسة الليبرالية- أن تحقق الدولة مصالحها بآليّات العنف كالحرب أو التهديد أو غير ذلك، بل يجب أن تحصل الدولة على مصالحها من خلال الطرق السلميّة وقنوات المنظمات الدولية.

الانتقادات الموجهة للنظرية الليبرالية

هناك العديد من الانتقادات الموجهة للمدرسة الليبرالية، بعضها من أرباب المدرسة الواقعية وأخرى من أرباب المدرسة الماركسية، ومن أبرز تلك الانتقادات:

- **الانتقاد الأول:** أنَّ الليبرالية تجنح إلى الاعتقاد المثالي الذي لا يجعل الواقع العملي يشكّل جزءًا من تصوّراته. فهي مثلاً تعوّل تعويلاً كاملاً على القانون الدولي ودور المنظمات الدولية دون أن تلتفت التفاتاً كافيًا إلى أهمية عنصر القوة ودورها في تشكيل السلوك الدولي السياسي.

- **الانتقاد الثاني:** أنَّ الليبرالية لا تعتني بطبيعة الدول التي تقوم على عدم قبول وجود عنصر يزيد قوةً في النظام الدولي عليها، فكل دولة تبحث عن تحقيق توازن القوى في محيطها، وهذا المطلب لا يتحقق من خلال إعمال القانون الدولي وجهود المنظمات الدولية، بل من خلال تضخيم دور القوّة الذي تهمله المدرسة الليبرالية، فكان من المتعيّن على المدرسة الليبرالية أن تولي عنايةً لائقة بمسألة القوة ودورها في توجيه سلوك الدول السياسي.

المدرسة الثالثة: الماركسية


تعود جذور المدرسة الماركسية إلى الألماني كارل ماركس

المدرسة الماركسية كانت ولا تزالُ مدرسةً مهمة في تحليل العلاقات الدولية ورؤية مكوّنات النظام الدولي، بل قال الباحث الإيطالي نيكولاس بولانتزاس: «إن كل نظريَّة سياسية هي منذ ماكس فيبر إما حوار مع الماركسية أو هجوم صريح عليها»[1]. وهذا يدلُّ على جوهريّة المدرسة الماركسية في الجدل القائم حول النظريات السياسية.

المدرسة الماركسية هي من حيث الأصل امتدادٌ للاشتراكية، وهي تعود إلى الفيلسوف الألماني المعروف كارل ماركس[2] الذي كان متأثرًا بأفكار أستاذه جورج هيغل.

عاش ماركس في ألمانيا التي كانت تعيش في ظل نظام رأسمالي، وقد سهّل ذلك عليه أن يتأمّل عيوب النظام الرأسمالي بصورة عملية وليس فقط من خلال الكتابات النظرية.

يرى ماركس أن الرأسمالية ولَّدت مجتمعاً مقسَّماً لطبقتين:

- الطبقة الأولى: هي الطبقة الكادحة التي تعيش على بيع قوة عملها مقابل الأجرة التي يمنحها الأغنياء لهم، وهذه الطبقة تسمى «البروليتاريا».

- الطبقة الثانية: هي الطبقة الغنية التي تعيش على شراء جهد الطبقة الكادحة وأعمالها، وهذه الطبقة الغنية تسمّى « البرجوازيّة».

ويرى ماركس أنّ هذا التناقض المجتمعي المتولّد عن انقسام المجتمع إلى هذين الطبقتين سيخلق بالضرورة صراعاً بين المجتمع وسينتهي الأمر بصورة حتمية إلى مجتمع اشتراكي يتخلّص من وجود الطبقة الغنية وتصبح أدوات الانتاج والمصارف والشركات وغيرها كلها ملك للدولة التي توزّع الثروة بالتساوي.

لدى ماركس كمٌّ هائل من النقد اللاذع للسياسة ونظرياتها وأيدلوجياتها، لكنه في الوقت نفسه لا يملك إنتاجاً سياسياً مستقلاً، أي أنه لا يملك رؤية سياسية متكاملة ومباينة للرؤى السياسية التي ما فتئ ينتقدها، كما وصل إلى ذلك مؤرخ الأفكار السياسية

(١) بولانتزاس، نيكولاس، **نظرية الدولة**، ترجمة: ميشيل كيلو (بيروت، دار التنوير، ط٢، ٢٠١٠) ص٧.
(٢) ولد كارل ماركس في سنة ١٨١٨ ومات في سنة ١٨٨٣.

جان توشار، فهو بعد أن بحث وناقش أفكار ماركس وصل إلى نتيجةٍ عبَّر عنها بقوله: «ليس فكر ماركس إلى الآن سوى فكر هائل ضد السياسة، وتلاشت السياسة كنمط فكر ونمط وجود تلاشياً كلياً».[1]

تقوم الفلسفة الماركسية على عدة قوانين، أبرزها قانون الصراع الطبقي وقانون نفي النفي وقانون الديالكتيك المادي.[2] وللماركسية وجهٌ سياسي، وآخر فلسفي، وآخر اقتصادي، ونحن هنا سنهتم فقط بالوجه السياسي لمناسبته مادة البحث.

ما مفهوم الدولة عند الماركسيين؟

يرى الاشتراكيون الثوريون والماركسيون أنّ وجود الدولة من حيث الأصل أمر سيئ، ولكن يُقبل وجودها باعتبارها مجرّد مرحلة تطوريّة تاريخية سوف تتلاشى يوماً ما ثم يدير المجتمع ذاته من دون حاجة لوجود الدولة. يقول الروسي ميخائيل بوكانين: «يتنظم الاشتراكيون الثوريون بهدف تدمير، أو إن كنت تفضل كلمة أكثر تهذيبا، التخلص من الدولة"».[3]

لماذا يجب التخلص من الدولة؟

لأن وجود الدولة يُعبِّر بالضرورة عن وجود تمايز طبَقي في المجتمع، طبقة غنيّة مسيطرة استغلالية «البرجوازية» وطبقة فقيرة كادحة «البروليتارية»، وحتى ينتهي هذا التمايز يجب أن تُنزع الملكية ووسائل الانتاج من الطبقة الغنيّة لكي يشترك فيها الجميع، وإذا اشترك فيها الجميع وأصبح هناك توزيع للثروة «من كلٍّ حسب طاقته ولكلٍّ حسب حاجته» فإنَّ هذا يعني أن المجتمع وصل إلى الحالة الشيوعية التي لا وجود للدولة فيها.

وبناءً على ما مضى فإنّ وجود الدولة يعني في نظر الماركسيين أنها جزء من الرأسمالية العالمية التي تشجّع وجود طبقتين غنية برجوازية وفقيرة بروليتارية.

---

(١) توشار، **تاريخ الأفكار السياسية**، مرجع سابق، ج٣، ٨٢١.
(٢) لشرح هذه القوانين يُراجع: أحمد صبحي، في **فلسفة الحضارة** (بيروت، دار النهضة، ط١، ١٩٩٩) ٢٣٩.
(٣) بوكانين، ميخائيل، **الماركسية النظرية والدولة**، ترجمة مازن المار، مقالٌ نُشر عام ١٩٥٠.



كيف يرى الماركسيّون النظام الدولي؟

لا يؤمن الماركسيون بالنظام الدولي، لا بمجلس الأمن ولا بالمحكمة الدولية ولا بمنظمات حقوق الإنسان ولا نحو ذلك، وإنّما يعتقدون أن النظام الدولي خاضع للهيمنة الرأسمالية الإمبريالية التي تسعى لخلق طبقة أرستقراطية غنية لا تبالي بالفقراء، وأن النظام الدولي مسيطرٌ عليه من قبل الشركات العالمية الكبرى مثل جنرال موتور وبريتش بتروليم وغيرهما.

ومن هنا فإنَّ الماركسيين لا يؤمنون بأن التغيير يأتي من خلال المنظمات الدولية أو الوسائل الدبلوماسية وإنما من خلال الوسائل الثوريّة فقط.

ما الذي يحكم سلوك الدول؟

ترى المدرسة الماركسية أنَّ السياسة الدولية هي نتاجٌ حتمي للنظام الرأسمالي العالمي. ففي هذا النظام، الفاعلون الأساسيون هم الطبقات وممثلوها الاقتصاديون الذين يهيمنون على الدول ويسخّرون قوتها لخدمة مصالحهم. وتسعى هذه المجموعات الرأسمالية للتغلغل في البلدان الأقل نموًا لاستغلال أسواقها ومصادرها. وهكذا فإن السياسة العالمية تخضع لازدواجية تمثّل الدول المتقدّمة المستغِلّة والدول الأخرى

وبناءً على ما سبق، يرى الماركسيون أن الدافع الوحيد الذي يُحرّك سلوك الدولة هو الدافع الاقتصادي، أي أن القرارات السياسية التي تتخذها الدول ليس لأجل غرض إنساني أو ديني أو نحو ذلك، وإنّما هو لغرض اقتصادي بحت.

الانتقادات الموجّهة للمدرسة الماركسيّة

الانتقادات التي توجّه للماركسية تستند في الأساس على نقض مبادئ الأيدلوجيا الماركسية نفسها، سواء المبادئ الاقتصادية أو الفلسفية أو السياسية. أما الانتقادات الموجهة للماركسية من حيث هي مدرسة فكرية في العلاقات الدولية فهي كالتالي:

¤ **أولاً**: أنَّ الماركسية تحصر موجّهات السلوك الدولي بالمصلحة الاقتصادية، فهي الدافع الوحيد الذي تتحرك لأجله الدول، وهذا غير دقيق؛ لأنَّ هناك دوافع أخرى تنشئ السلوك الدولي، لا سيما الدافع الديني والأيدلوجي. فعلى سبيل المثال لا يمكن أن نفهم سلوك ألمانيا

في زمن هتلر إذا قصرنا الأمر على الدافع الاقتصادي فقط، بل لا بد من استحضار الدافع الآخر الذي كان له دور كبير في توجيه السلوك الألماني، وهو دافع الأيدلوجيا، حيث كانت الأيدلوجيا النازية واستحقاقاتها هي أهم محدادت السلوك السياسي الألماني في زمن أدولف هتلر.

◘ **ثانيًا**: أن الفكر الماركسي فكرٌ ثوري، يؤمن بالتغييرات الراديكالية الثورية، وهذا الأمر لا يمكن أن يكون مطلقًا، بل هو نسبي باختلاف المجتمعات، فهناك مجتمعات لا تتقبل الفكر الثوري عمومًا، إما لأسباب ثقافية أو دينية أو غير ذلك.

الجدول في الأدنى يشرح الفروق بين المدارس الفكرية

الموضوع/ المدرسة	الواقعية	الليبرالية	الماركسية (الراديكالية)
الدولة	الدولة هي الفاعل الأهم في النظام الدولي، ولا يوجد نظام دولي تخضع له.	ليست الدولة هي الفاعل الأهم، وإنما المنظمات الدولية والقانون الدولي.	هي تعبير عن تمايز طبَقي خلّفته الرأسمالية الدولية، ولذلك يجب أن تُزال.
النظام الدولي	النظام الدولي فوضوي، والأصل في العلاقات الدولية الحرب، ولذلك يجب على الدولة أن تقوّي ذاتها حتى تعزز أمنها القومي الذي يعدُّ أبرز أهدافها.	النظام الدولي ليس فوضوياً بالشكل الذي تتخيله المدرسة الواقعية. والأصل في العلاقات بين الدول السلام، وثمة إطار قانوني وأخلاقي يجب أن تلتزم به الدولة.	النظام الدولي هو انعكاس للرأسمالية العالمية.
آلية التغيير	القوّة.	المنظمات الدولية والقانون الدولي.	يجب أن يحدث التغيير من خلال تغييرات راديكالية ثوريّة تغيّر جذور النظام الدولي.